سابقة لجهاز الاستخبارات العسكرية في تقويم الوضع عشية نشوب حرب العام ١٩٧٣، وفي تحليل اهداف أنور السادات من زيارة القدس، العام ١٩٧٨.

على ان الامر لم يقتصر على الدراسات النظرية الاكاديمية، او التقارير العسكرية، بل تعدّاه الى اللقاءات المباشرة بين عدد من الشخصيات الفلسطينية، من جهة، ووجوه حزبية واعضاء كنيست ومسؤولين اسرائيليين، من جهة اخرى، داخل اسرائيل، وخارجها. وفي حين ان اللقاءات داخل اسرائيل ومع المسؤولين في الادارة المدنية للضفة والقطاع كانت تتمّ بمبادرة من الجانب الاسرائيلي؛ وبالتالي، فإن الطرف الفلسطيني كان يجد نفسه مضطراً الى الاستجابة لهذه المبادرة؛ الاّ أن اللقاءات مع الوجوه الحزبية، وغيرها، كانت، في الاغلب، بمبادرة من احزاب اليسار والجماعات المعارضة لسياسة الليكود واليمين المتطرف. وبلغ تهافت الجانب الاسرائيلي على عقد هذه اللقاءات حدّاً كاد يوحي بأن هناك سباقاً على تسجيل اكبر عدد ممكن من اللقاءات مع الوجوه والشخصيات الفلسطينية. وفي حين ان اللقاءات مع معسكر السلام الاسرائيلي، واليسار بشكل عام، كانت تندرج في خانة تبادل المواقف وتقريب وجهات النظر بين الاطراف المشاركة، فإن الاجتماعات التي كانت تبادر اليها «الادارة المدنية» في المناطق المحتلة استهدفت الايحاء الى الرأي العام في الداخل، والخارج، والى الادارة الاميركية بشكل خاص عشية زيارة شامير واشنطن، بأن هناك محاورين في الطرف الفلسطيني خارج اطار م.ت.ف. الامر الذي يوفّر فرصة خلق قيادة بديلة من منظمة التحرير في الضفة والقطاع. الاّ ان الموقف الحازم الذي اتخذته م.ت.ف. بالطلب من القيادات والشخصيات الفلسطينية في الداخل الامتناع عن حضور اللقاءات مع الاسرائيليين داخل الوطن المحتل، ونقل هذه اللقاءات الى الخارج بهدف اشتراك م.ت.ف. مباشرة فيها، وتأكيد الشخصيات الفلسطينية في المناطق المحتلة على التزامها بقيادة م.ت.ف. وتمثيلها للشعب الفلسطيني، وضع حدّاً لامكان نجاح اسرائيل في ما كانت تهدف اليه من وراء هذه اللقاءات.

الحل الاسرائيلي وصيغه المتعددة

يكاد يجمع الاسرائيليون، على اختلاف انتماءاتهم، على استحالة الاستمرار في الوضع الراهن، وضرورة ادخال تعديلات معيّنة، بهدف التوصل الى حل يراعي مطالب جميع الاطراف. وفي حين يوافق معسكر اليسار الاسرائيلي على أن الحل يجب ان يقوم على مبدأ الدولتين للشعبين، فإن معسكر الوسط ـ اليمين يحاول، يائساً، الخروج من المأزق الراهن محتفظاً بأكبر مساحة ممكنة من المناطق المحتلة، دون الالتزام بأعباء كثافتها السكانية العربية. ومن أجل التوصل الى هذه الغاية، تشهد الساحة الاسرائيلية العديد من الصيغ الجديدة ـ القديمة التي تحاول الالتفاف حول مبدأ اقامة دولة فلسطينية مستقلة، مع الاعتراف، في الوقت عينه، بضرورة التوصل الى «كيان ما للفلسطينيين».

من جانبه، لا يزال حزب العمل يدور في فلك مشروع الون للعام ١٩٦٨، القائم، اساساً، على مبدأ الاحتفاظ بمساحات واسعة من المناطق المحتلة لأغراض أمنية، واعادة مراكز التجمّعات السكانية الى الاردن. الاّ ان المتغيرات السياسية على ارض الواقع فرضت على زعامة العمل البحث عن بديل للخيار الاردني. وكان الاقتراح الذي نسب الى شمعون بيرس يدعو الى وقف غير معلن لأعمال العنف في المناطق المحتلة خلال فترة محدّدة يتمّ خلالها التفاوض مع الفلسطينيين، بهدف اقامة «كيان» فلسطيني يرتبط كونفدرالياً مع الاردن، أو مع اسرائيل، أو مع كليهما. وتجرى هذه المفاوضات ضمن اطار مؤتمر دولي على نسق مؤتمر جنيف للعام ١٩٧٣ (جيروزاليم بوست، ١٩٨٩/٣/٣١)، والجديد في مشروع بيرس هذا انه لا يستبعد، مبدئياً، التفاوض مع م.ت.ف. ويرى ان المفاوضات يجب ان تتمّ بهدف التوصل الى تسوية نهائية، وليس مجرد مرحلة مؤقتة؛ كما انه ابتعد قليلاً من نموذج الحكم الذاتي في تصوره للكيان المقترح للفلسطينيين.

وزير الدفاع، اسحق رابين، ساهم، بدوره، في عملية الحلول المقترحة من خلال الاصرار على رفض التفاوض مع م.ت.ف. ويعتقد رابين بأن على اسرائيل ان تطرح سياسة من ثلاثة توجهات: الاقتراح على الفلسطينيين ايقاف الانتفاضة مقابل انتخاب